

الحماية الاجتماعية للمهاجرين خلال أزمة كوفيد-19

27 أيار/مايو 2020

ماورو تيستافيرده، خبير اقتصادي أول، الحماية الاجتماعية والممارسات الدولية في مجال الوظائف

**ثلاثة أسباب لأهمية الهجرة
فيما يتعلق بالاستجابة لكوفيد-19**

1: صحة المهاجرين وسبل عيشهم معرضة لخطر كبير

- يميل المهاجرون إلى العيش والعمل في ظروف مزدحمة لا تسمح بالتباعد الاجتماعي، مما يعرضهم لخطر أكبر للإصابة بالمرض.
 - في سنغافورة، بحلول منتصف نيسان/ أبريل كانت 40% من حالات الإصابة بكوفيد-19 بين العمال الأجانب منخفضي المهارات؛ في المملكة العربية السعودية كانت أكثر من 50% من الحالات بين الأجانب
- المهاجرون معرضون بشدة لخطر فقدان الدخل لأنهم يعملون في وظائف متأثرة بإجراءات التباعد الاجتماعي وقوانين البقاء في المنزل
 - وفقاً للأمم المتحدة، يشكل العمال الأجانب 30% من القوى العاملة في القطاعات المتأثرة بشكل كبير بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- إن الآثار المترتبة على فقدان الوظائف ذات وطأة كبرى على المهاجرين الداخليين والدوليين
 - إذ كثيراً ما يعملون في وظائف غير رسمية ويفتقرون إلى شبكات الأمان في حالة فقدان العمل أو المرض

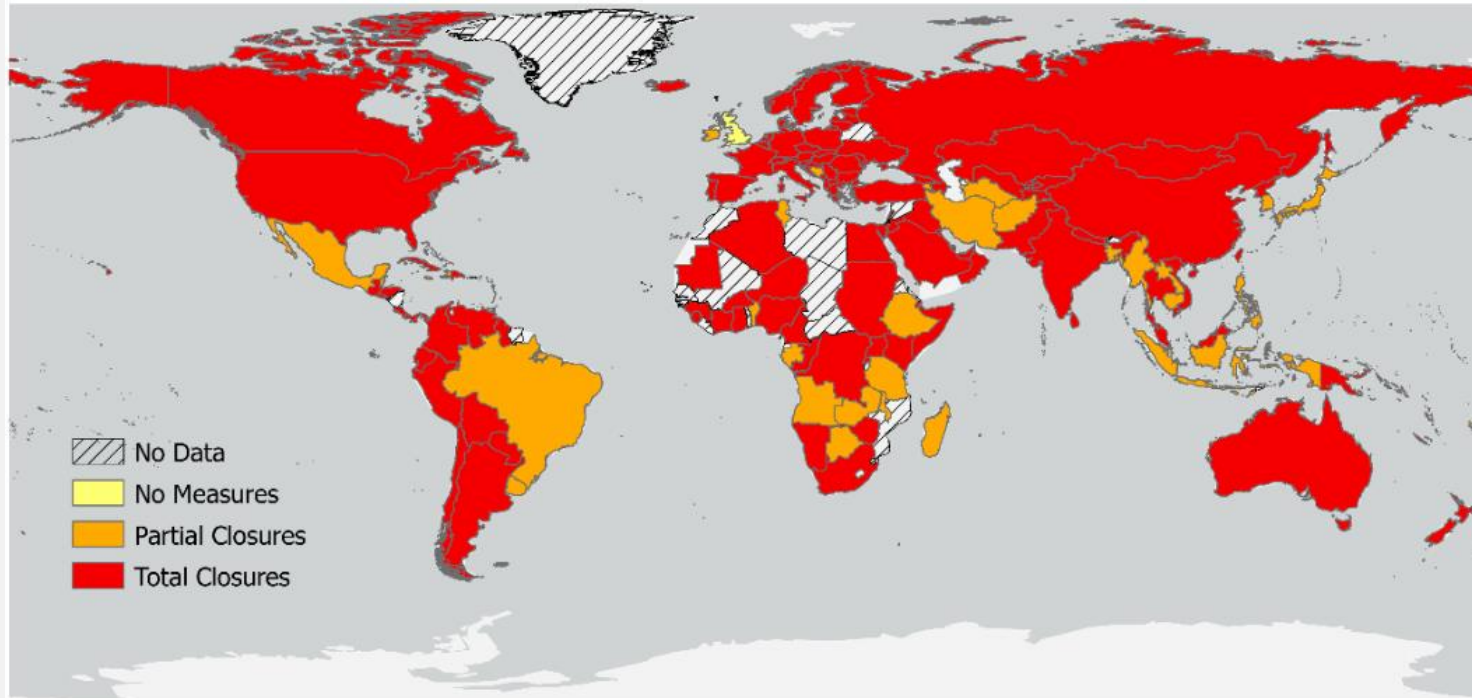
2: تعاني أسر المهاجرين ومساقط رؤوسهم من آثار شديدة الوطأة

- حيث تترجم الخسائر في الإيرادات إلى انخفاض في التحويلات المالية
 - وفقاً للبنك الدولي، ستنخفض التحويلات المالية إلى البلدان ذات الدخل الضعيف والمتوسط بنحو 20% في عام 2020، وهو أكبر انخفاض في التاريخ الحديث.
- تمثل التحويلات مصدراً أساسياً للدخل بالنسبة لاستهلاك الأسر وللإستثمارات في رأس المال البشري والأعمال التجارية.
 - إن التحويلات المالية إلى ناتج محلي إجمالي يفوق 4% في 14 بلداً أفريقياً جنوب الصحراء الكبرى تشير إلى حجم الخطر الكبير إن فقد المهاجرون وظائفهم
 - وفي بلد صغير مثل تونغغا، تمثل التحويلات 20% من دخل الأسر المعيشي، مما يعني احتمال زيادة كبيرة في الفقر.

3: الاختلالات الشديدة في قطاعات معينة في بلدان المقصد

- أغلقت وجهات الهجرة الرئيسية حدودها أمام المسافرين الدوليين
- تشكل محدودية توفر العمال المهاجرين مصدر قلق لأرباب العمل في قطاعات معينة في البلدان المستقبلية، مثل الزراعة وتجهيز الأغذية والرعاية الصحية ورعاية المسنين.

Travel restrictions around the world as of early April 2020



Source: [IOM](#); [Hale et al. \(2020\)](#).

**ثلاثة أنواع من برامج الحماية الاجتماعية والوظائف
للتصدي للتحديات المتصلة بالهجرة
كجزء من الاستجابة لكوفيد-19.**

1: برامج شبكة الأمان الاجتماعي

ثلاثة خيارات لإدراج المهاجرين في برامج شبكة الأمان الاجتماعي

1. توسيع أهلية القبول ضمن برامج شبكات الأمان القائمة لتشمل المهاجرين

– وسعت أستراليا نطاق الحصول على المساعدة المالية المقدمة للأشخاص الذين يعانون صعوبات مالية ليشمل بعض فئات المهاجرين.

2. تنفيذ برامج الاستجابة لكوفيد-19 المنشأة حديثاً بغض النظر عن حالة الهجرة

- يمكن لحاملي تصاريح الإقامة في إيطاليا تقديم طلب للحصول على إعانة بموجب حوافز علاج إيطاليا استجابةً لكوفيد-19
- يمكن للمهاجرين في أيرلندا الحصول على دفعات للبطالة الناتجة عن كوفيد-19 والبالغة 350 يورو أسبوعياً.

3. تقديم خدمات محددة للمهاجرين لمساعدتهم على مواجهة التحديات الخاصة بهم

- فحص الفيروس وعلاجه، كما في كازخستان، كوريا، قطر، المملكة العربية السعودية
- الغذاء والسكن، كما في بنما
- النقل، كما في إندونيسيا للمهاجرين، والكويت لإعادة إلى الوطن، والصين للمهاجرين الداخليين
- المنح النقدية، كما في الفلبين للمهاجرين، ولاية كاليفورنيا للمهاجرين غير الشرعيين

2: سياسات استبقاء العمالة

ثلاثة خيارات لتطبيق سياسات استبقاء العمالة على المهاجرين

1. إعانات الأجور

- في كوريا، يحق للمهاجرين بموجب نظام تصاريح العمل الحصول على إعانات الأجور استجابةً لكوفيد-19
- في نيوزيلندا، يحق للعمال الموسميّين القابعين في الحجر الصحي الذاتي بسبب كوفيد-19 الحصول على إعانات الأجور.
- قدمت الصين إعانات الأجور لمنح الاستقرار للعمالة، بما في ذلك للعمال المهاجرين الداخليين.

2. الخصومات في اشتراكات التأمين الاجتماعي

- استحدثت الصين إعفاءات وخفض اشتراكات التأمين الاجتماعي بما في ذلك للمهاجرين الداخليين.
- استحدثت سنغافورة والمملكة العربية السعودية إلغاءات وتخفيضات في رسوم العمال الأجانب

3. تغييرات في أنظمة الهجرة في القطاعات التي تواجه نقصاً

- تمديد تصاريح العمل المقدمة في عدة بلدان: إسبانيا، أستراليا، إيطاليا، البحرين، بولندا، كوريا، هونغ كونغ، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، اليابان، إلخ.

3: سياسات تعزيز العمالة

خياران لتطبيق سياسات تشجيع العمالة على المهاجرين

1. مطابقة الوظائف وبرامج البحث عن الوظائف

- تسعى أستراليا إلى التوفيق بين بعض فئات العمال المهاجرين المؤقتين وأرباب العمل الجدد حيث توقفت العمالة القائمة بسبب الأزمة.
- طورت الصين تطبيقاً وعقدت معارض وظائف ومقابلات على الإنترنت للمساعدة في وصل العمال، بمن فيهم المهاجرون الداخليون غير القادرين على السفر إلى أماكن عملهم، مع الوظائف المتاحة

2. تعديل القواعد المتعلقة ببرامج الهجرة لتيسير العمالة

- خففت ألمانيا القيود المفروضة على السفر للسماح للعمال الزراعيين الموسميين بدخول البلد.
- أعلنت إسبانيا أن تصاريح العمل ستقدم إلى المهاجرين الشباب المقيمين ولكن ليس لسد النقص في القطاع الزراعي.
- قدمت كندا وفيتنام استثناءات من القيود المفروضة على الدخول الدولي للسماح للعمال الأجانب بدخول البلد لمعالجة مواضع النقص الحالية

ثلاثة تحديات رئيسية وفرصتان
لتصميم وتنفيذ هذه البرامج

تحديات التصميم والتنفيذ

1. يواجه المهاجرون حواجز تحول دون حصولهم على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك متطلبات الوثائق والاختلافات اللغوية
2. قد يكون من الصعب تحديد هوية المهاجرين، لا سيما في الحالات التي لم يستخدموا فيها القنوات القانونية
 - تشمل النهج المبتكرة الاستهداف الذاتي والتسجيل الذاتي والتعاون مع شركات الاتصالات ومزودي خدمات التحويل
3. يتعين على إجراءات التسليم أن تنظر في ممارسات الصحة العامة وظروف المهاجرين.
 - إن عمليات الفحص الصحي، والمبادئ التوجيهية بشأن كيفية الاضطلاع بالعمل، وخطط الاستجابة في حالة مرض عامل مهاجر، أساسية في هذا الصدد.
 - سيلزم توفير أماكن للإقامة في الحالات التي تؤدي فيها خسائر الوظائف إلى فقدان المساكن أيضاً.
 - قد يتطلب توزيع الفوائد الاعتماد على الإجراءات الرقمية وعبر الهواتف النقالة، وعلى وسائل الإيصال البديلة

الفرص المتعلقة بالتصميم والتنفيذ

1. إدماج المهاجرين في البرامج القائمة سيكون له عدة مزايا:

- تمنح جميع الفئات الحماية من الإصابة بالمرض ونقله.
- كمية أقل من التعقيد الإداري
- يمكن للمهاجرين الحصول على الفوائد بسرعة أكبر

2. يمكن للحكومات المحلية أن تضطلع بدور هام في سد الثغرات الناشئة:

- تقبع هذه الحكومات في وضع يمكنها من فهم الاحتياجات الفريدة لسكانها وخلق برامج لمعالجة هذه الاحتياجات عندما لا تتخذ إجراءات على الصعيد الوطني
- بيد أن الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي لا ينبغي أن تحل محل الاستجابات الشاملة للتحديات التي يواجهها المهاجرون من جانب الحكومات الوطنية.
- ومن الأمثلة على ذلك: مدينة شيكاغو ومدينة مينيابوليس (الولايات المتحدة الأمريكية)، الحكومة الإقليمية لكامبانيا (إيطاليا) الحكومة الإقليمية لتسمانيا (أستراليا)

مع الشكر

ماورو تيستافيرده، خبير اقتصادي أول، الحماية الاجتماعية والممارسات
الدولية في مجال الوظائف

للمزيد من المعلومات:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/pdf.2020-21-lirpA-srekroW-tnargiM-fo-troppuS-ni-kaerbtu0-19-DIVOC-eh-ot-sesnopsR-laitnetoP/fdp/428451587390154689>